

إسناداً وأصح من حديث أبي سعيد ، وقد كتبناه في أول « كتاب الوضوء »^(١) .
والعمل عليه^(٢) عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
ومن بعدهم .

وبه يقول سفيان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي وأحمد وإسحق :
إن تحريم الصلاة التكبير ، ولا يكون الرجل داخلًا في الصلاة إلا بالتكبير .
قال [أبو عيسى]^(٣) : وسمعتُ أبا بكرٍ محمد بن أبان [مُستَمَلِي وكيع]^(٤) [يقول : سمعتُ عبد الرحمن بن مهدي يقول : لو افتتح الرجل الصلاة بستَبعين^(٥) اسمًا من أسماء الله ولم يُكَبِّرْ لم يُجْزِهِ ، وإن أخذت قبل أن يُسَلِّمَ^(٦) أمرته أن يتوضأ ثم يرجع إلى مكانه فيسَلِّمَ^(٨) ، إنما الأمرُ على وجهه]^(٩) .
[قال]^(١٠) : وأبو نصرَةَ اسمه « المنذِر »^(١١) بن مالك بن قُطَمة^(١٢) .

- (١) هو الحديث (رقم ٣) .
(٢) في « قال أبو عيسى : حديث أبي سعيد عليه العمل » الخ .
(٣) الزيادة من ع و م و ه و ك .
(٤) الزيادة من ع و م و س . والمستمل هو الذي يسمع الناس قراءة الشيخ عنه لإسماعهم الحديث ، إذا كثر الجمع وعسر عليهم سماع صوت الشيخ أو الفاري على الشيخ و« أبان » فيه قولان معروفان في صرفه ومنعه من الصرف .
(٥) في « لو استفتح رجل » وفي م و ه « لو افتتح رجل » .
(٦) في ه و ه و ك « بستَبعين » وما هنا أصح ، لأنه الثابت في ع و م ، ووضع عليه في م علامة الصحة .
(٧) في ع « قبل التسليم » .
(٨) في ه و ك « ويسلم » .
(٩) يعني أنه يجب الأخذ بالحديث على ظاهره وصرح به ، فلا يتكلف في تأويله ليخرجه عن وجهه الذي يفهم منه ، وهو أن الصلاة لا تجوز بشيء تكبير ولا تسليم .
(١٠) الزيادة من ع و م و س .
(١١) في ه و ك « منذر » بدون حرف التعريف .
(١٢) « نصرَة » بفتح النون وإسكان الصاد المعجمة وفتح الراء ، و« قطعة » بضم القاف =

١٧٧

باب

[ما جاء ^(١) في نشر الأصابع عند التكبير]

٢٣٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الْيَمَانِ ^(٢) عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ ^(٣) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٤) إِذَا كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ نَشَرَ أَصَابِعَهُ » قَالَ أَبُو عَيْسَى : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ [حَسَنٌ ^(٥)] .

[و ^(٥)] قَدْ رَوَى غَيْرُهُ وَاحِدٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ ^(٦) عَنْ سَعِيدِ ابْنِ سَمْعَانَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا » .

== وفتح الطاء والدين المهملتين، وهذا هو الصواب في ضبطه، الذي اختاره الحافظ بن حجر في التقریب .

(١) الزيادة من ع و م و ب .
 (٢) في ه و ك « يمان » بدون حرف التعريف ، وكلاهما صحيح .
 (٣) « سمعان » ضبط في م بالكسر فقط ، والظاهر أنه هو الصحيح ، لأن صاحب القاموس نص على أنهم سموا « سمعان » بالكسر ، ثم نص على أن أبا المغيرة « السمعيان » بالفتح وبكسر ، فهذا استثناء وحده هو وأولاده ، وكذلك يفهم هذا من صنيع الذهبي في المشبه ، وقد ضبطه الشارح هنا بالفتح والكسر تبعاً لصاحب المغني ، مع أن صاحب المغني لم ينص عليه في هذا ، بل في النواس ين سمعان ، وهو فيما أرى خطأً منهما جميعاً .

(٤) في ع « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان » الخ .

(٥) الزيادة من م و ب .

(٦) في ن ه و ه و ك « حديث أبي هريرة قد رواه غير واحد عن ابن أبي ذئب » الخ .

وهذا ^(١) أصح من رواية يحيى بن اليمان ، وأخطأ يحيى بن اليمان ^(٢) في هذا الحديث .

٢٤٠ - [قال : و ^(٣)] حدثنا عبدُ الله بنُ عبد الرحمن ^(٤) أخبرنا ^(٥)

عبيدُ الله ^(٦) بنُ عبد المجيد الحنفي حدثنا ابنُ أبي ذئبٍ عن سعيد بن سمعان قال : سمعتُ أبا هريرة يقول : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع ^(٧) يديه مدًّا » .

قال [أبو عيسى : قال ^(٨)] عبدُ الله [بنُ عبد الرحمن ^(٩)] : وهذا ^(١٠) أصحُّ

من حديث يحيى بن اليمان ^(١١) ، وحديث يحيى بن اليمان ^(١٢) خطأ ^(١٣) .

(١) في نه وه و ك « وهو » .

(٢) في ه و ك « يمان » .

(٣) الزيادة من ع و م و ب .

(٤) هو الدارمي المحافظ صاحب السنن .

(٥) في ع « قال سمعت » .

(٦) « عبيد الله » بالنصغير ، وفي نه « عبد الله » وهو خطأ .

(٧) في ع « يرفع » .

(٨) الزيادة من ع و نه وه و ك .

(٩) الزيادة من ع .

(١٠) في نه « وهو » .

(١١) في ه و ك في الموضعين « يمان » .

(١٢) قال ابن أبي حاتم في العيال (رقم ٤٥٨ ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧) : « سألت أبي عن

حديث رواه شبابة عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة نشر أصابعه نشرًا ؟ قال أبي : وإنما روى على هذا اللفظ يحيى بن يمان ووهم ، وهذا باطل » .

هكذا قال أبو حاتم ، ولو صح أن شبابة بن سوار رواه عن ابن أبي ذئب كرواية يحيى بن اليمان كما ذكر ابن أبي حاتم - : لسكان متابعة جيدة له ، والسكان الإسناد صحيحاً بهذا ، لأن شبابة ثقة ، واحتمال الخطأ من يحيى ارتفع به ، ثم إن يحيى بن يمان ثقة ، وإنما تغير في آخر عمره لما مرض بالفالج ، فوقع الخطأ في بعض حديثه . =

١٧٨

باب

[ما جاء^(١)] في فضل التكبيرة الأولى

٢٤١ - حَدَّثَنَا عُمَيْيَةُ بْنُ مُكْرَمٍ^(٢) وَنَضْرُ بْنُ عَلِيٍّ [الْجَهْمِيُّ^(٣)]

قَالَا: حَدَّثَنَا [أَبُو قَتَيْبَةَ^(٤)] سَلَّمَ^(٥) بِنُ قَتَيْبَةَ عَنْ طُعْمَةَ^(٥) بِنِ عَمْرِو عَنْ

حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

« مَنْ صَلَّى اللَّهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا فِي جَمَاعَةٍ يُدْرِكُ التَّكْبِيرَةَ الْأُولَى كُتِبَتْ لَهُ بَرَاءَةٌ نَارٍ:

بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ ، وَبَرَاءَةٌ مِنَ النَّفْقِ » .

قال أبو عيسى: وقد روى هذا الحديث عن أنسٍ موقوفاً، ولا أعلم أحداً

= والذي أراه صحة الروايتين ، وأنها حديث واحد بمعنى واحد ، وإنما الجأهم إلى

هذا التعليل - وهو تحمك كله - : أنهم فهموا أن نشر الأصابع تفريقها ، وأن مدّها

بسطها مجتمعة ، وهو فهم لا وجه له ، لأن النشر ضد الطي ، وهو بمعنى المدّ في هذا

المقام ، لا فرق بينهما .

والحديث بلفظ المد نسبة في المتنق إلى الحسة إلا ابن ماجه ، كافي نيل الأوطار

(٢ : ١٨٨) .

(١) الزيادة من ع وم وس .

(٢) « مكرم » بضم الميم وإسكان الكاف وفتح الراء .

(٣) الزيادة من ع .

(٤) « سلم » بفتح السين المهملة وإسكان اللام ، وفي ع وم « سلم » بزيادة ميم في أوله ،

وهو خطأ .

(٥) « طعمة » بضم الطاء وإسكان العين المهملتين .

رَفَعَهُ إِلَّا مَا رَوَى سَلْمٌ^(١) بِنِ قُتَيْبَةَ عَنْ طُعْمَةَ بِنِ عَمْرِو [عَنْ حَبِيبِ
بِنِ أَبِي تَابِتٍ^(٢)] [عَنْ أَنَسٍ^(٣)].

وَأَمَّا يَرْوَى هَذَا [الْحَدِيثُ^(٤)] عَنْ حَبِيبِ بِنِ أَبِي حَبِيبِ الْبَجَلِيِّ^(٥) عَنْ
أَنَسٍ [بِنِ مَالِكٍ^(٦)] قَوْلُهُ^(٧).

حَدَّثَنَا [بِذَلِكَ^(٨)] هَتَّادٌ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ خَالِدِ بِنِ يَهْمَانَ عَنْ حَبِيبِ
بِنِ أَبِي حَبِيبِ الْبَجَلِيِّ عَنْ أَنَسٍ نَحْوَهُ^(٩) [وَلَمْ يَرْفَعَهُ^(١٠)].

وَرَوَى إِسْمَاعِيلُ بِنُ عِيَّاشٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُحَمَّدَةَ بِنِ غَزِيَّةَ عَنْ أَنَسٍ
[بِنِ مَالِكٍ^(١١)] [عَنْ عُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ^(١٢)] عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
نَحْوَ هَذَا^(١٣).

- (١) في ع. و م «سلم» وفي ن. «سالم» وكلها خطأ .
(٢) الزيادة من ع .
(٣) الزيادة من م .
(٤) الزيادة من ع، وموضعها غير جيد هناك، إلا أن تذكر الزيادة التي نقلناها قبلها من م حتى يستقيم الإسناد .
(٥) «البيجلي» بالياء الموحدة والجمع المفوحتين .
(٦) الزيادة لم تذكر في م .
(٧) في ع «الحديث» بدل «قوله» وهو غير جيد .
(٨) الزيادة لم تذكر في م ، بل الذي فيها خلط في هذا الإسناد نصه : «حدثنا حبيب حدثنا يزيد قال : وحدثنا هناد « الخ ، وهذا شيء لا معنى له ، ولا يوافق سائر الأصول .
(٩) في هـ و ك «قوله» بدل «نحوه» وفي ن. «قوله نحوه» .
تجمع بينهما .
(١٠) الزيادة لم تذكر في م .
(١١) الزيادة من ع. و ن. و هـ و ك ونسخة بهامش م .
(١٢) الزيادة من ن. و هـ و ك ونسخة بهامش م بدون ذكر «بن الخطاب» .
وذكر عمر بن الخطاب في الإسناد هو الصواب . وقد نقل الحافظ في التلخيص أن الترمذی أشار إلى الرواية عن أنس عن عمر ، يعني هذا الإسناد .
(١٣) قوله «نحو هذا» وما بعده إلى آخر الباب لم يذكر في م ، وذكر في حاشيتها =

وهذا حديثٌ غيرُ محفوظٍ ، وهو حديثٌ مرسلٌ ، [و^(١)] عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَةَ لم يُدْرِكْ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ^(٢) .
 [قال محمدُ بنُ إسماعيلَ : حبيبُ بنُ أبي حبيبٍ يُكْنَى «أبا الكَشَوْتِي»^(٣) ،
 ويقالُ : «أبو عَمِيْرَةَ»^(٤)] .

١٧٩

باب

ما يقول^(٥) عند افتتاح الصلاة

٢٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَوْسَى الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَيْعِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الرَّفَاعِيِّ عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ [الْخُدْرِيِّ]^(٦) .
 قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة^(٧) بالليل كَبَّرَ ،

= على أنه في نسخة ، ولكن ذكر بدل ذلك كله ما نصه : « وهذا لا يصح من جهة إسناده ، وعمارة بن غزية لم يسمع من أنس بن مالك » .

- (١) الزيادة من هـ .
- (٢) في هامش س « لم يدرك أنسا » .
- (٣) « الكشوتى » يفتح الكاف وضم الشين المعجمة ثم سكون الواو ثم ناء مثناة مقصورة . كما رسم في م وضبط في القاموس والتفريب . ورسم في ع وفي التفريب بالألف ، ونقل صاحب القاموس فيه أيضا ضم الكاف وضعفه غيره ، ونقل فيه أيضا المد .
- (٤) الزيادة من ع وم وهامش س ، ولكن في ع « ويقال أبا عمير » وفي هامش س « ويقال ابن عميرة » وكلاهما خطأ . وهذه الزيادة وضم عليها في م ما يهيم إلى أنها في بعض النسخ فقط .
- (٥) في ع « باب ما جاء ما يقول » الخ .
- (٦) الزيادة من ع وهـ .
- (٧) في ع « للصلاة » .

ثم يقول : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ وَتَعَالَى جَدُّكَ ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ ، ثم يقول : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، ثم يقول : أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَقْشِهِ (١) .

[قال أبو عيسى (٢)] : وفي الباب عن علي ، وعائشة ، وعبد الله بن مسعود ، وجابر ، وجبير بن مطعم ، وابن عمر .

قال أبو عيسى : وحديث أبي سعيد أشهر حديث في هذا الباب . وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث .

وأما أكثر أهل العلم فقالوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك وتعالى جدك ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ » [و (٣)] هكذا روي عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود .

(١) في م و ب « وقته ونفخه » بالتقديم والتأخير .

قال الزمخشري في الفائق بعد أن ذكر هذا الحديث : « فقال صلى الله عليه وسلم : [أما همزة فالموتة ، وأما نفثه فالشعر ، وأما نفخه فالسكر] الموتة : الجنون ، وإنما سماه همزا لأنه جعله من النخس والغمز ، وسمى الشعر نفثا لأنه كالشيء ينفث من القم كالرقية ، وإنما سمي السكر نفثا لما يوسوس إليه الشيطان في نفسه فيظنها ويحقر الناس في عينه حتى يدخله الزهو » .

وقد أخطأ الزمخشري في نسبة تفسير هذه الثلاثة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وإنما اشتبته عليه الأمر فأدرج التفسير في الحديث المرفوع ، وقد رواه أبو داود (١ : ٢٧٩) وابن ماجه (١ : ١٣٩) من حديث جبير بن مطعم . وفي آخره « قال : نفثه الشعر ، ونفخه السكر ، وهمزة الموتة » وهذا القائل هو عمرو بن مرة كما صرح به صريحاً في رواية ابن ماجه ، وروي ابن ماجه أيضاً نحوه مختصراً من حديث ابن مسعود ، وفي آخره هذا التفسير أيضاً مصدراً بلفظ « قال » ولم يبين القائل ، والظاهر أنه أحد رواة الإسناد .

(٢) الزيادة من م و ب .

(٣) الزيادة من ع و ب و هـ و ك .

والعملُ على هذا عند [أكثر^(١)] أهل العلم من التابعين وغيرهم^(٢) .
وقد تكلم في إسناده حديث أبي سعيد ، كان يحيى بن سعيد يتكلم
في علي بن علي [الرفاعي^(٣)] ، وقال أحمد : لا يصحُّ هذا الحديث^(٤) .

٢٤٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ وَيَحْيَى بْنُ مُوسَى قَالَا : حَدَّثَنَا
أَبُو معاوية عن حارثة بن أبي الرَّجَالِ عن عَمْرَةَ عن عائشة قالت : « كان النبي
صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة قال : سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك
اسمك ، وتعالى جَدُّك ، ولا إله غيرك » .

قال أبو عيسى : هذا حديث^(٥) لا نعرفه [من حديث عائشة^(٦)] إلا من
هذا الوجه^(٧) .

- (١) الزيادة لم تذكر في نه .
(٢) عقد الترمذى خلافاً في غير موضع خلاف ، فالروايتان اللتان ذكرهما شيء واحد ، إنما
زاد أبو سعيد التكبير ثم الاستعاذة ، وليست هذه الزيادة مما يختلف أهل العلم في جواز
الدعاء بها والثناء على الله .
(٣) الزيادة من ع و م و س .
(٤) كلمة « الحديث » لم تذكر في نه .

والحديث حديث صحيح ، رواه أيضاً أحمد مطولاً (رقم ١١٤٩٣ ج ٣ ص ٥٠)
والنسائي مطولاً ومختصراً (١ : ١٤٣) ورواه أيضاً أبو داود كما في التهذيب . وعلى
بن علي الرفاعي اليشكري ثقة ، وثقه ابن معين وأبو زرعة ووكيع ، وقال شعبة :
« اذهبوا بنا إلى سيدنا وابن سيدنا علي بن علي الرفاعي .
(٥) في ع « هذا الحديث » .

(٦) الزيادة من ع و نه ونسخة بهامش س .
(٧) كلا ، بل هو مروى من غير هذا الوجه ، وإن لم يعرفه الترمذى . قال أبو داود في
سننه (١ : ٢٨١ - ٢٨٢) : « حدثنا حسين بن عيسى حدثنا طلق بن غنم حدثنا
عبد السلام بن حرب الملائى عن بديل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة قالت :
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة قال : سبحانك اللهم وبحمدك ،
وتبارك اسمك ، وتعالى جدك . ولا إله غيرك . قال أبو داود : وهذا الحديث ليس =

وحارثةٌ قد تُسكِّمُ فيه من قبَلِ حفظه .
[وأبو الرجال اسمه « محمد بن عبد الرحمن المديني » (١)] .

١٨٠

باب

ما جاء في تركِ الجهرِ بـ (بسمِ الله الرحمن الرحيم)

٢٤٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا
سَعِيدُ [بن أبي إياس] (٢) الجَرَبَرِيُّ (٣) هُنَّ قَيْسِ بْنِ عَبَّادَةَ (٤) عَنْ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ

= بالمشهور عن عبد السلام بن حرب ، لم يروه إلا طلق بن غنام ، وقد روى قصة الصلاة عن بديل جماعة لم يذكروا فيه شيئا من هذا .

فهذا طلق بن غنام ثقة صدوق لاخلاف فيه ، وقد زاد في قصة الصلاة ما رواه أبو داود ، والزيادة من الثقة مقبولة ، وقد روى هذه الزيادة أيضا حارثة بن أبي الرجال ، وإن كان في حفظه مقال ، إلا أنه قد تبين أنه لم يخطئ في روايته هذه ؛ إذ تابعه عليها غيره ، وقد رواها هو عن عمرة ، وهي جدته أم أبيه ، وأكثر ما نرى في الرواية أن الراوي أعرف بحديث أهله من غيره ، ثم قد تأيدت روايتهما - أعني حارثة وطلقا - بحديث أبي سعيد ، الذي بينا أن إسناده صحيح ، فليس بعد هذه قول لقائل .

(١) الزيادة لم تذكر في نه وقوله « المديني » لم يذكر في ه و ك وفي ثم بدله « المدني » .

وأبو الرجال لقب لمحمد هذا ، وكنيته « أبو عبد الرحمن » وهو ثقة .

(٢) الزيادة من ع و م و ب .

(٣) بضم الجيم بالتصغير .

(٤) بالعين المهملة المفتوحة والباء الواحدة المنقطة وفتح الياء التحتية ، وقيس بن عباد هذه كنيته « أبو نعمة الحنفي » وهو ثقة .

ابن مَعْقِلٍ (١) [قال (٢)]: « سمعني أبي وأنا في الصلاة (٣) أقول: (بسم الله الرحمن الرحيم) - : فقال لي (٤) [أي: بُنِي!] «مُحَدَّثٌ» (٥) [إِيَّاكَ وَالْحَدِيثَ، قَالَ: وَلَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَحْبَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَبْقَضَ إِلَيْهِ الْحَدِيثُ فِي الْإِسْلَامِ، يَعْنِي: مِنْهُ. قَالَ: وَقَدْ صَلَّيْتُ (٦) مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعَ أَبِي بَكْرٍ وَمَعَ عُمَرَ (٧) وَمَعَ عُمَانَ (٨) فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْهُمْ (٩) يَتَوَلَّاهَا، فَلَا تَقْلُهَا، إِذَا أَنْتَ صَلَّيْتَ فَقُلْ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ .
 قَالَ أَبُو عَيْسَى: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ (١٠) .

- (١) هو يزيد بن عبد الله بن مفضل، كاسياني .
 (٢) الزيادة لم تذكر في ب .
 (٣) قوله « في الصلاة » لم يذكر في م و ن ، وفي ه « وأنا أقول في الصلاة » .
 (٤) الزيادة لم تذكر في م و ب .
 (٥) الزيادة من ه و ه و ك .
 (٦) في ع « وصليت » بحذف « قد » .
 (٧) في ب « وعمر » بحذف « مع » .
 (٨) في ه و ك « وعمر وعثمان » بحذف « مع » فيهما .
 (٩) في ع « منهم أحداً » بالتقديم والتأخير .
 (١٠) نسبة الزيلعي في نصب الراية (١ : ٣٣٢ من طبعة المجلس العلمي سنة ١٣٥٧) إلى النسائي وابن ماجه ، ثم قال « قال النووي في الخلاصة : وقد ضعف الحفاظ هذا الحديث وأنكروا على الترمذي تحسينه ، كان خزيمة وابن عبد البر والحطيب ، وقالوا : إن مداره على ابن عبد الله بن مفضل ، وهو مجهول » . ثم نقله من معجم الطبراني من طريق أبي سفيان طريف بن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن مفضل عن أبيه ، وهو أيضا في مسند أحمد (ج ٤ ص ٨٥) عن إسماعيل ، وهو ابن إبراهيم المعروف بابن علية الذي رواه الترمذي من طريقه هناك ، عن الجريري عن قيس بن عباية « عن ابن عبد الله ابن مفضل يزيد بن عبد الله قال : سمعت أبي « الخ » وهذا لإستاد صحيح فيه التصريح بإسم يزيد بن عبد الله .

والعملُ عليه عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ،
منهم : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلي وغيرهم ، ومن بعدهم من التابعين .
وبه يقول سفيان الثوري ، وابن المبارك ، وأحد وإسحاق ، لا يراون .
أن يجهرَ بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) ، قالوا (١) : ويقولها في نفسه .

١٨١

باب

مَنْ رَأَى الْجَهْرَ (٢) بـ (بسم الله الرحمن الرحيم)

٢٤٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ [الضَّبِّيُّ (٣)] حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ
قَالَ : حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَّادٍ عَنْ أَبِي خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْتَتِحُ صَلَاتَهُ (٤) بـ (بسم الله الرحمن الرحيم) » .
قَالَ أَبُو عَيْسَى : هَذَا [حَدِيثٌ (٥)] لَيْسَ لِإِسْنَادِهِ بِذَلِكَ .
وَفَدَّقَ قَالَ هَذَا عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
مِنْهُمْ : أَبُو هُرَيْرَةَ ، وَابْنُ مُحَرَّرٍ ، [وَابْنُ عَبَّاسٍ (٦)] وَابْنُ الزُّبَيْرِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ
مِنَ التَّابِعِينَ : رَأَوْا الْجَهْرَ بـ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) .

(١) في ع « وقالوا » .

(٢) في م و ب « باب ماجاء في الجهر » الخ .

(٣) الزيادة من ع وم و ب .

(٤) في ن « الصلاة » .

(٥) الزيادة من م و ب ، وفي ن ه و ه و ك « قال أبو عيسى وليس » الخ .

(٦) الزيادة من ع وم وه و ك ونسخة بهامش ب .

وبه يقول الشافعي^(١) .

وإسماعيل بن حماد هو ابن أبي سليمان .

وأبو خالد [يقال^(٢)] : هو أبو خالد الوالي^(٣) ، واسمه «هرمز» وهو كوفي^(٤) .

١٨٢

باب

[ما جاء^(٥)] في افتتاح القراءة بـ (الحمد لله رب العالمين)

٢٤٦ - حدثنا قتادة عن أنس قال :

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان يفتتحون القراءة

بـ (الحمد لله رب العالمين) .

* قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح^(٥) .

(١) هنا ق م و ت زيادة « وقال » وهي زيادة غير جيدة .

(٢) الزيادة من ع و م و ه و س .

(٣) الوالي : بكسر اللام والياء الموحدة . قال ابن سعد في الطبقات (٦ : ٨٨) :

« أبو خالد الوالي : ووالبة من بني أسد بن خزيمه ، روى عن عمر وعلى » . ثم روى

بإسنادين عنه أنه وفد مع أهله إلى عمر ، وأنه لقي عليا وسمي منه . وذكر ابن حجر

في التهذيب والزيبعي في نصب الراية (١ : ٣٢٤) أن اسمه « هرمز » ويقال « هرم »

ونقل الزيبعي أيضا أن القليل وابن عدي رويا هذا الحديث من طريق معتمر بن سليمان

وأتهما ضعفا ، لجهالة أبي خالد ، إذ زعم بعضهم أنه مجهول ، ولم يجزموا بأنه أبو خالد

الوالي .

وسنذكر في الباب الآتي تحقيق القول في البسلة إن شاء الله .

(٤) الزيادة من م و ع و ه و س .

(٥) رواه مسلم أيضاً . ورواه الشافعي في الأم (١ : ٩٣) عن سفيان بن عيينة عن أيوب

عن قتادة ، ولم يذكر فيه عثمان .

والعملُ على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين
ومن بعدهم كانوا يفتتحون^(١) القراءة (بالحمد لله رب العالمين).

قال الشافعي: إنما معنى هذا الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر
وعمر وعثمان كانوا يفتتحون القراءة^(٢) (بالحمد لله رب العالمين) معناه: أنهم
كانوا يبدأون بقراءة فاتحة الكتاب قبل السورة، وليس^(٣) معناه أنهم كانوا
لا يقرءون (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)^(٤).

وكان الشافعي يرى أن يبدأ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) [وَأَنَّ^(٥)]
يُجْهَرُ بِهَا [إِذَا جَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ^(٦)].

(١) في نسخة بهامش ك « يفتتحون » .

(٢) في ع « الصلاة » بدل « القراءة » .

(٣) في م « ليس » بدون الواو .

(٤) عبارة الشافعي في الأم بعد رواية الحديث : « يعني يبدأون بقراءة أم القرآن قبل ماقرأ
بعدها - والله تعالى أعلم - لا يعني أنهم يتركون (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) » . ولم أجد
العبارة التي نقلها الترمذی هنا نصاً ، ولعلها في كتاب آخر من كتب الشافعي التي ألفها
بالعراق ولم تصل إلينا .

(٥) الزيادة من ع وه و ك ونسخة بهامش س .

(٦) الزيادة من م و ع وه و ك ونسخة بهامش س .

قال الشافعي في الأم (١ : ٩٤) : « وإن أغفل أن يقرأ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)
ولقرأ من (الحمد لله رب العالمين) حتى يحتم للسورة - : كان عليه أن يعود فيقرأ
(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، الحمد لله رب العالمين) حتى يأتي على السورة . قال الشافعي :
ولا يجزيه أن يقرأ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) بعد قراءة (الحمد لله رب العالمين) ولا
بين ظهرانيها ، حتى يعود فيقرأ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ، ثم يبتدئ أم القرآن ،
فيكون قد وضع كل حرف منها في موضعه . وكذلك لو أغفل قراً (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الرَّحِيمِ) ثم قال (مالك يوم الدين) حتى يأتي على آخر السورة - : عاد فقال (الحمد لله
رب العالمين) حتى يأتي على آخر السورة . وكذلك لو أغفل (الحمد) فقط فقال
(الحمد لله رب العالمين) - : عاد قراً (الحمد) وما بعدها ، لا يجزيه غيره ، حتى يأتي بها
كما أنزلت ، ولو أجزت له أن يقدم منها شيئاً عن موضعه أو يؤخره ناسياً - :

أجزت له إذ أنسى أن يقرأ آخر آية منها ثم التي تليها قبلها ثم التي تليها حتى يجعل (بسم الله الرحمن الرحيم) آخرها؟ ولكن لا يجوز؛ فإنه حتى يأتي بكاملها كما أنزلت.

وفهم الشافعي حديث أنس هذا هو الفهم الصحيح السليم، وقد استدلل به بعض العلماء على أن المصلي لا يقرأ البسمة، وهو استدلال خطأ، فقد روى البخاري (٦: ١٩٥) من الطبعة السلطانية، و٩: ٧٩ - ٨٠ من فتح الباري) من طريق عمام عن قتادة قال: «سُئِلَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: كَيْفَ كَانَتْ قِرَاءَةُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: كَانَتْ قَدًّا، ثُمَّ قَرَأَ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وَيَمْدُ (بِسْمِ اللَّهِ) وَيَمْدُ ب (الرَّحْمَنِ) وَيَمْدُ ب (الرَّحِيمِ)».

نعم ليس فيه تصريح بأن ذلك كان في الصلاة، ولكن الروايات الأخرى عن أنس تتبدل على أنه يريد القراءة في الصلاة. قال الشافعي في الأم (١: ٣ - ٩٤): «أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال: أخبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم أن أبا بكر بن حفص بن عمر أخبره أن أنس بن مالك أخبره قال: صلى معاوية بالمدينة صلاة فحجر فيها بالقراءة، فقرأ: (بسم الله الرحمن الرحيم) لأم القرآن، ولم يقرأ بها للسورة التي بعدها، حتى قضى تلك القراءة، ولم يكبر حين يهوى، حتى قضى تلك الصلاة، فلما سلم ناداه من سمع ذلك من المهاجرين: يا معاوية! أمرت الصلاة أم نسيت؟ فلما ضل بمد ذلك قرأ (بسم الله الرحمن الرحيم) للسورة التي بعد أم القرآن، وكبر حين يهوى ساجداً».

وهذا إسناد صحيح، عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد ثقة، تكلم فيه بعضهم بما لا يقدح فيه، وكان أثبت الناس في الحديث عن ابن جريج، وابن خثيم ثقة =

حجة كما قال ابن معين ، وأبو بكر بن حفص اسمه عبد الله . وهو من أهل العلم والثقة
أجمعوا على ذلك ، كما قال ابن عبد البر .

ثم روى الشافعي نحوه أيضا بإسنادين : عن إبراهيم بن محمد عن عبد الله بن عثمان
ابن خنيم عن لمسهيل بن عبيد بن رفاعة عن أبيه : « أن معاوية » الخ ، وعن يحيى
ابن سليم عن ابن خنيم « مثله أو مثل معناه » وهذا إسنادان صحيحان .

وقد كثرت الروايات عن أنس في هذا واضطربت ، فنيا ولانباتا ، في الجهر بالتسمية
أو الإسرار ، أو للقراءة أو فيها ، وفي بعضها أن أنسا أخبر سائله بأنه نسي ذلك ،
وروايات الإثبات أرجح وأقوى .

وفي المسئلة أحاديث كثيرة تجدها في مواضعها ، وقد أشار إلى بعضها الإمام التائفة
أبو الوليد ابن رشد في بداية المجتهد (٩ : ٩٧ - ٩٨) ثم قال : « فاختلاف هذه
الآثار أحد ما أوجب اختلافهم في قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) في الصلاة ، والسبب
الثاني كما قلنا ، هو : هل (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من أم الكتاب وحدها ؟
أو من كل سورة ؟ أم ليست آية ، لامن أم الكتاب ولا من كل سورة ؟ ! فن
رأى أنها آية من أم الكتاب أوجب قراءتها بوجوب قراءة أم الكتاب عنده في
الصلاة ، ومن رأى أنها آية من أول كل سورة وجب عنده أن يقرأها مع السورة .
وهذه المسئلة قد كثرت الاختلاف فيها ، والمسئلة محتملة . ولكن من أوجب ما وقع في
هذه المسئلة أنهم يقولون : وما اختلف فيه : هل (بسم الله الرحمن الرحيم) آية من
القرآن في غير سورة النمل ؟ أم إنها آية من القرآن في سورة النمل فقط ؟ ويحكون
على جهة الرد على الشافعي أنها لو كانت من القرآن في غير سورة النمل لبيته رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، لأن القرآن نقل نواتراً ! هذا الذي قاله القاضي في الرد على
الشافعي ، وظن أنه قاطع ! ! وأما أبو حامد فانتصر لهذا بأن قال : إنه أيضا لو كانت
من غير القرآن لوجب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يبين ذلك ! ! وهذا
كله تحبط وشي غير مفهوم ! فإنه كيف يجوز في الآية الواحدة بينهما أن يقال فيها
لأنها من القرآن في موضع ولأنها ليست من القرآن في موضع آخر ؟ ! بل يقال : لأن
(بسم الله الرحمن الرحيم) قد ثبت أنها من القرآن حينما ذكرت ، وأنها آية من سورة
النمل ، وهل هي آية من سورة أم القرآن ، ومن كل سورة يستفتح بها ؟ ! يختلف فيه ،
والمسئلة محتملة ، وذلك أنها في سائر السور فاتحة ، وهي جزء من سورة النمل ، فتأمل
هذا فإنه بين ، والله أعلم .

== وما قاله ابن رشد تحقيق جيد بديع . ولعل هذا المعنى الذى أشار إليه هو الذى حل الترمذى على أن عقد الخلاف فى البابين (١٨٠ ، ١٨١) بين الجهر بها وترك الجهر بها ولم يعقده بين أصل قراءتها وتركها .

وقد كنت منذ بضع عشرة سنة كتبت بحثا وافيا فى هذه المسئلة ، فى شرحى على التحقيق لابن الجوزى ، ولم ينشر هذا البحث ، فرأيت أن أعيد كتابته هنا ، بعد إعادة النظر فيه وتنقيحه ، لعل فيه فائدة :

هذه المسئلة من أهم مسائل الخلاف بين القراء والمحدثين والفقهاء ، وألّف فيها الكثيرون كتباً خاصة ، فمن ذلك كتاب « الإناصاف فيما بين الطاء من الاختلاف » للإمام الكبير أبى عمر يوسف بن عبد البر القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣ ، وهو جزء فى ٤٢ صفحة ، وقد طبع فى مصر سنة ١٣٤٣ ، وكتاب لأبى محمد عبد الرحمن ابن إسماعيل بن إبراهيم المقدسى ، ذكره النووى فى المجموع ، وقال : لأنه مجلد كبير ، ولخص أمم مافية ، وألّف فيها أيضا ابن خزيمة وابن حبان والدارقطنى والبيهقى والخطيب . وقد جمع الحافظ الزيلعى فى نصب الرأية أكثر ماورد فيها من الآثار والأقوال فى مقدار يصلح كتابا مستقلا (١ : ١٦٨ - ١٩١ من طبعة الهند ، ١ : ٣٢٣ - ٣٦٣ من طبعة المجلس العلمى سنة ١٣٥٧) وكذلك للنووى فى المجموع ، كتب فيها مقدارا وافيا .

: واستيعاب ماقالوه لابسهم المقام هنا ، لكنى أقول فيها كلمة أرجو أن أوفق لى أن تكون القول الفصل إن شاء الله :

اتفق المسلمون جميعا على أن البسلة جزء من آية فى سورة النمل ، ثابتة ثبوت التواتر القطعى الموجب لليقين .

ثم اختلف الفقهاء وغيرهم بعد ذلك هل هى آية من كل سورة من سور القرآن سوى براءة ؟ أو هى جزء من آية ؟ أو هى آية مستقلة نزلت مع كل سورة سوى براءة - لافتتاحها وللغسل بينها وبين غيرها ؟ أو هى آية من الفاتحة فقط ؟ أو ليست آية أصلا ، لاقى الفاتحة ولا فى غيرها ؟

فقتل الطاء عن مالك والأوزاعى وابن جرير الطبرى وداود أنهم ذهبوا إلى أنها ليست فى أوائل السور كلها قرآنا ، لاقى الفاتحة ولا فى غيرها !

وحكاه الطحاوى عن أبى حنيفة وأبى يوسف ومحمد ، وهو رواية عن أحمد ، وقول لبعض أصحابه ، واختاره ابن قدامة فى المعنى .

= وقال أحمد : هي آية في أول الفاتحة وليست قرآنا في أوائل باقي السور ، وهو قول إسحاق وأبي عبيد وأهل الكوفة وأهل مكة وأهل العراق ، فيما نقله العلماء ، وهو أيضا رواية عن الشافعي .

وقال الشافعي وأصحابه : هي آية من كل سورة سوى براءة . وحكاها ابن عبد البر عن ابن عباس وابن عمر ، وابن الزبير وعطاء وطاوس ومكحول . وحكاها ابن كثير عن أبي هريرة وعلي وسعيد بن جبير والزهرى ، وهو رواية عن أحمد . وادعى أبو بكر الرازى الجصاص في أحكام القرآن أن الشافعي لم يسبقه أحد إلى هذا القول ! وذهب أبو بكر الرازى الجصاص إلى أنها آية في كل موضع كتبت فيه في المصحف ، وليست آية من الفاتحة ولا من غيرها ، وإنما أنزلت لافتتاح القراءة بها وللتصل بين كل سورتين — سوى ما بين الأفعال وبراءة — وهو المختار عند الحنفية ، قال محمد ابن الحسن : « ما بين دفتي المصحف قرآن » ، وهو قول لابن المبارك ورواية عن أحمد وداود ، وقال الزيلعي في نصب للمراية : « وهذا قول المحققين من أهل العلم » .

ونسب هذا القول إلى الحنفية لاستنباط فقط . فقد قال أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (١ : ٨) : « ثم اختلف في أنها من فاتحة الكتاب أم لا ؟ فمدها قراء الكوفيين آية منها ، ولم يعدها قراء البصريين ، وليس عن أصحابنا رواية منصوطة في أنها آية منها ، إلا أن شيخنا أبا الحسن الكرخي حكى مذهبهم في ترك الجهر بها ، وهذا يدل على أنها ليست منها عندهم ، لأنها لو كانت آية منها عندهم لجهر بها كما جهر بسائر آي السور » .

وقال شمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي في المبسوط (ج ١ ص ١٦) : « وعن معلى قال : قلت لمحمد — يعني ابن الحسن — : التسمية آية من القرآن أم لا ؟ قال : ما بين الدفتين كله قرآن ، قلت : فلم لم تجهر ؟ فلم يجيبني . فهذا عن محمد بيان أنها آية أنزلت للفصل بين السور ، لا من أوائل السور ، ولهذا كتبت بخط على حدة ، وهو اختيار أبي بكر الرازى رحمه الله ، حتى قال محمد رحمه الله : يكفره للحائض والجنب قراءة التسمية على وجه قراءة القرآن ، لأن من ضرورة كونها قرآنا حرمة قراءتها على الحائض والجنب ، وليس من ضرورة كونها قرآنا الجهر بها ، كالفاتحة في الآخرين » .

وقد استدلل كل فريق بقوله بأحاديث ، منها الصحيح المقبول ، ومنها الضعيف المردود .

وأما أئمة القراءات فإنهم جميعا اتفقوا على قراءة البسمة في ابتداء قراءة كل سورة =

== سواء الفاتحة أو غيرها من السور ، سوى براءة . ولم يرو عن واحد منهم أبداً إجازة ابتداء القراءة بدون التسمية .

ولما اختلفوا في قراءتها بين السور أثناء التلاوة ، أي في الوصل : فإن كثير وعاصم والكسائي وأبو جعفر وقالون وابن عبيصن والطوعى وورش من طريق الأصماني - يفصلون بالبسلة بين كل سورتين ، إلا بين الأفعال وبراءة . وحجة يصل السورة بالسورة من غير بسلة ، وكذلك خلف ، وجاء عنه أيضا السكت قليلا - أي بدون تنفس - من غير بسلة . وجاء عن كل من أبي عمرو وابن عامر ويعقوب وورش من طريق الأزرق - : البسلة والوصل والسكت بين كل سورتين سوى الأفعال وبراءة .

وكل من روى عنه من القراءة العشرة حذف البسلة روى عنه أيضا إثباتها ، ولم يرد عن أحد منهم حذفها رواية واحدة فقط .

وهؤلاء هم أهل الرواية المنقولة بالسماح والتلقي ، شيخا عن شيخ في التلاوة والأداء . وقد اتفقوا جميعا على قراءتها أول للفاتحة وإن وصلت بغيرها . قال إمام القراءة أبو الخير بن الجزري في كتاب النشر في القراءات العشر (١ : ٢٦٢) : « ولذلك لم يكن بينهم خلاف في إثبات البسلة أول الفاتحة ، سواء وصلت بسورة الناس قبلها ، أو ابتدئ بها ، لأنها ولو وصلت لفظا فإنها مبتدأ بها حكما ، ولذلك كان الواصل هنا حالا محتملا . »

ولا خلاف بين أحد من أهل النقل وأهل العلم في أن جميع المصاحف الأمهات ، التي كتبها عثمان بن عفان ، وأقرها الصحابة جميعا دون ما عداها - : كتبت فيها البسلة في أول كل سورة ، سوى براءة ، وأن الصحابة رضوان الله عليهم إذ جموا القرآن في المصاحف جردوه من كل شيء غيره ، فلم يأذنوا بكتابة أسماء السور ، ولا أعداد الآي ، ولا (آمين) ، ومنعوا أن يجرؤ أحد على كتابة ما ليس من كتاب الله في المصاحف ، حرصاً منهم على حفظ كتاب الله ، وخشية أن يشبه على أحد ممن بعدهم فيظن غير القرآن قرآنا ، فهل يعقل مع هذا كله أن يكتبوا مائة وثلاث عشرة بسلة زيادة على ما أنزل على رسول الله ؟ ! ألا يدل هذا دلالة قاطعة منقولة بالتواتر العمل المؤيد بالكتابة المتواترة على أنها آية من القرآن في كل موضع كتبت فيه ؟ ؟ والقاعدة الصحيحة عند أئمة القراء أن القراءة الصحيحة للقبولة هي : ما صح عنده ووافق رسم المصحف ولو احتملا وكان له وجه من العربية . وأنه إذا فقد شرط من هذه الشروط في رواية - : كانت قراءة شاذة أو ضعيفة أو مردودة . =

== وقد ذهب بعض القراء إلى أن التواتر شرط لصحة القراءة . والحق أنه شرط في إثبات القرآن ، وأما القراءة فيمكن فيها صحة السند مع ما سبق . وهذا الذي اعتمده إمام القراء ابن الجزري وغيره .

ولكن لم يخالف واحد منهم في اشتراط موافقة رسم المصحف . وفي أن القراءة التي تخالفه قراءة غير صحيحة ، ولو صح سندها .

فإذا سلكتنا جادة الإنصاف ، في تطبيق القواعد الصحيحة على الأقوال والقراءات السابقة ، وتنسكتنا طريق الهوى والعصية - : هل لنا علما يقينا ليس بالظن ، أن القول الذي زعموا نسبتة إلى مالك ومن معه ، في أنها ليست آية أصلا - : قول لا يوافق قاعدة أصولية ثابتة ، ولا قراءة صحيحة ، وأن قراءة من قرأ بإسقاطها في الوصل بين السور قراءة غير صحيحة أيضا ، لأنها فقدت أتم شرط من شروط صحة القراءة ؛ أو هو الشرط الأساسي في صحتها ، وهو موافقة رسم المصحف ، وظهر أن الحق الذي لا يتطرق إليه الشك ، ولا يستطيع محادل أن ينزاع فيه - : أنها آية في كل موضع كثبت فيه في المصحف .

وأما أنها آية من السور المكتوبة في أولها أو آية مستقلة ، فإنه محل نظر وبحث ، والذي يظهر لي ترجيح أنها آية من كل سورة كثبت في أولها ، أي من جميع سور القرآن سوى براءة ، وأنه لا يجوز لقارى أن يقرأ آية سورة من القرآن - سوى براءة - من غير أن يبدأها بالتمسية التي هي آية منها في أولها ، سواء أقرأها ابتداء أم وصلها بما قبلها ، وهذا الذي اختاره الشافعي رضي الله عنه ، فيما نقله عن العلماء ، وهو الذي يفهم من كلامه الذي نقلنا آفا عن كتابه « الأم » .

وبعد : فقد يبدو للناظر بادي ذي بدء أن يتكره هذا القول وينكره ، لما فيه من الحكم على بعض أوجه القراءات السبع بعدم الصحة ، لما شاع بين المتأخرين والعمامة ، من أن هذه القراءات السبع متواترة تفصيلا ، بما فيها من بعض الاختلاف في الحروف وبما فيها من أوجه الأداء ، وهذه شائعة غير صحيحة ، بدأ القول بها بعض متأخري العلماء ، ثم تبعه فيها غيره ، ثم أذاعها عامة القراء وعامة أهل العلم ، من غير نظر صحيح ، ولا حجة بينة ، وقد ردها كثيرون من أئمة القراء والعلماء ، قال أبو شامة المقدسي : « ونحن وإن قلنا : إن القراءات الصحيحة لإيهم نسبت ، وعهم نقلت - : فلا يلزم أن جميع ما نقل عنهم بهذه الصفة ، بل فيه المضعف ، لخروجه عن الأركان الثلاثة » .

== وقال إمام القراء الحافظ أبو الحسير ابن الجزرى فى كتاب النشر (١ : ٩ ، ١٠) « كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ووصح سندها - : فهى القراءة الصحيحة ، التى لا يجوز ردّها . ولا يحل إنكارها . بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة الملقبولين ، ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها : ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة أم عن غيرهم . هذا هو الصحيح عند أئمة التطبيق من السلف والخلف ، صرح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانى ، ونص عليه فى غير موضع الإمام أبو عمدة مسكى بن أبى طالب ، وكذلك الإمام أبو العباس أحمد ابن عمار الهمدوى . وحققه الإمام الحافظ أبو الفاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبى شامة ، وهو من مذهب السلف الذى لا يعرف عن أحد منهم خلافه . قال أبو شامة رحمه الله فى كتابه المرشد الوجيز : فلا ينبغي أن يفتى بكل قراءة تنزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة ، ويطلق عليها لفظ الصحة ، وأن هكذا أنزلت - : إلا إذا دخلت فى ذلك الضابط ، وحينئذ لا ينفرد بتلقاها مصنف عن غيره ، ولا يختص ذلك بتلقاها عنهم ، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فنذلك لا يخرجها عن الصحة ، فإن الاعتماد على اجتماع تلك الأوصاف ، لا يمن تنسب إليه ، فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارىء من السبعة وغيرهم منسوبة إلى المجمع عليه والفاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه فى قراءتهم ، تركن النفس إلى ما نقل عنهم ، فوق ما ينقل عن غيرهم . »

ولم يكن الأئمة السابقون من العلماء يجهلون عن نقد بعض قراءة القراء السبعة وغيرهم ، بل كثيرا ما حكموا على بعض روفهم فى القراءة بأنها خطأ ، وقد يكون الناقد هو المخطئ ، ولكنه ينقد عن علم وحجة ، فلا عليه إن أخطأ ، ولو كانت حروف القراء كلها متواترة تفصيلا كما يظن كثير من العلماء وغيرهم - : لكان الناقد لحرف منها خارجا عن حد الإسلام ، ولم يقل بهذا أحد ، والبيضاء بالله من أن نرى أمثالهم بهذا .

فن أمثلة ذلك أن إمام المفسرين وحجة القراء أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى رد قراءة حفص عن عاصم من السبعة ويقرب من العشرة فى قوله تعالى فى سورة الحج (آية ٢٥) : (سَوَاءٌ أَلْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ) بنصب « سواء » . فقال =

= في تفسيره (١٧ : ١٠٣) : « وقد ذكر عن بعض القراء أنه قرأ (سَوَاءً) نصبا ، على إعمال . (جَعَلْنَا) فيه ، وذلك وإن كان له وجه من العربية فقرأه لا أستجيز القراءة بها ، لإجماع الحجة من القراء على خلافه » .

وقدر الطبري والزخشي ، وهما إماما العربية والتفسير - : قراءة ابن عامر

في قوله تعالى في سورة الأنعام (آية ١٣٧) : (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ

الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) فقال الطبري (٨ : ٣٣) : « قرأ

ذلك بعد قراءة أهل الشام (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ) بضم الزاي (لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ

قَتَلُ) بالرفع (أَوْلَادَهُمْ) بالنصب (شُرَكَائِهِمْ) بالخفض بمعنى : وكذلك

زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم ، ففرقوا بين الخافض والحفوض بما

عمل فيه من الإسم ، وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح ، وقد روى عن بعض

أهل الحجاز بيت من الشعر ، يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام - :

رأيت روية الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق يذكرونه . وقال الزخشي

في الكشاف (٤ : ٤٢) : « وأما قراءة ابن عامر (قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)

برفع القتل ونصب الأولاد وجروا الشركاء ، على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفضل

بينهما غير الطرف - : فتنى لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر - لكان

سجيا مردوداً ، كما سيج ورد * زج القلوس أبي مزاده * فكيف به في الكلام

المنثور ! فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟! » .

وقد أطال الإمام ابن الجوزي في النهر القول في الرد على الطبري والزخشي في

قدهما هذا الحرف على ابن عامر ، وعقد لذلك فصلاً تفصيلاً (٢ : ٢٥٤ - ٢٥٦) ،

ولنا بصد تحقيق الصواب في هذا الخلاف هنا ، ولانبغي أن نحكم بالخطأ على

ابن عامر ، لأننا نريد أن ندل على أن المتقدمين لم يكونوا يرون أن وجه القراء في

حروفهم متواترة كلها وإلا كان في الإقدام على إنكار بعضها جرأة غير محمودة .

وكذلك أنكر أبو إسحق الزجاج حرفاً من قراءة حمزة في قوله تعالى في سورة

الكهف (آية ٩٧) : (فَمَا اسْطَأْعُوا) إذ قرأها بتشديد الطاء كما في النشر وغيره =

قال أبو عيسى: حديثُ عبادةَ حديثٌ حسنٌ صحيحٌ^(١).

والعملُ عليه^(٢) عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، منهم: عمرُ بن الخطاب، [وعليُّ بن أبي طالب^(٣)] وجابرُ بن عبد الله، وعمرانُ بن حصين، وغيرهم، قالوا: لا تُجزى صلاةٌ إلا بقراءة فاتحة الكتاب^(٤).

[وقال^(٥) عليُّ بن أبي طالب: كلُّ صلاةٍ لم يُقرأ فيها بفاتحة الكتاب^(٦) فهي خِذاجٌ^(٧) غيرٌ تمامٍ^(٨)].

وبه يقول ابن المبارك، والشافعي، وأحمد وإسحق.

[سمعت^(٩) ابن أبي عمراً يقول: اختلفتُ إلى ابن مبيدة ثمانية عشر^(١٠)

سنةً، وكان الحميديُّ أكبرَ منِّي بسنة. وسمعتُ ابن أبي عمراً يقول: حججتُ سبعين حجَّةً ماشياً^(١١)] [على قدمي^(١٢)].

(١) قال الشارح: «أخرجه الجماعة».

(٢) في ع و ه «على هذا».

(٣) الزيادة من ع ونسخة بهامش م ونسخة بهامش س.

(٤) في ه «إلا بفاتحة الكتاب».

(٥) في م «قال» بدون الواو.

(٦) في م «بأم القرآن» وهي نسخة بهامش ع.

(٧) «الخداج» بكسر الخاء المعجمة: النقصان.

(٨) الزيادة من ع و م.

(٩) في ع «وسمعت».

(١٠) في ع «ثمان عشرة» وفي س «ثمان عشرة».

(١١) الزيادة من م و ع و ه و س.

(١٢) الزيادة من ع. وفي التهذيب عن الحسن بن أحمد بن الليث الرازي: أن ابن أبي عمراً

حج ٧٧ حجَّة. وقال البخاري: مات في ذي الحجة سنة ٢٤٣.

١٨٤

باب

ما جاء في التأمين

٢٤٨ - حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ [عَمْدُ بْنُ بَشَّارٍ^(١)] حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَا : حَدَّثَنَا سَفِيَّانٌ^(٢) عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ^(٣) عَنْ حُجْرِ بْنِ عَنَسٍ^(٤) عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ^(٥) قَالَ : « سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ (غَيْرِ الْمَقْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) فَقَالَ^(٦) : آمِينَ ، وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ » .

[قَالَ^(٧) : وَفِي الْبَابِ مِنْ عَلِيٍّ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ .

قَالَ أَبُو عِيَسَى : حَدِيثُ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ^(٨) .

(١) الزيادة من ع وم ونه و ب .

(٢) سفیان هو الثوري .

(٣) « سامة » بفتح اللام ، و « كهيل » بالتصغير ، وسامة هذا ثقة .

(٤) « حجر » بضم الحاء المهملة وإسكان الجيم ، و « عنس » بفتح الدال المهملة وإسكان النون وفتح الباء الموحدة وآخره سين مهملة ، وحجر هذا من كبار التاميين ، أدرك الجاهلية ، كوفي ثقة مشهور .

(٥) « وائل بن حجر » صحابي جليل ، كان من ملوك اليمن ، من بقية أولاد الملوك بمضرموت ، قدم على النبي صلى الله عليه وسلم فأنزله وأصعده معه على المنبر ، وأقطعه القطن ، وكتب له هبدا ، وقال : « هذا وائل بن حجر ، سيد الأقبال ، جاءكم حبا لله ورسوله » . ثم سكن الكوفة ومات في خلافة معاوية .

(٦) في ه و ك « وقال » .

(٧) الزيادة من ع .

(٨) نسبه الحافظ في التلخيص (ص ٨٩) أيضا إلى أبي داود والدارقطني وابن حبان من =

وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
والتابعين ومن بعدهم : يَرَوْنَ أَنَّ الرَّجُلَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ ^(١) بِالتَّأْمِينِ وَلَا يُخْفِيهَا .
وبه يقول الشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ عَنْ حُجْرِ أَبِي الْعَنْبَسِ ^(٢)
عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ عَنْ أَبِيهِ : « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرَأَ (غَيْرِ
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) فَقَالَ : آمِينَ ، وَخَفَضَ ^(٣) بِهَا صَوْتَهُ » .
[قال أبو عيسى ^(٤)] : [و ^(٥)] سمعت محمداً يقول : حديث سفيان أصح
من حديث شعبة في هذا ، وأخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث ، فقال :
« عَنْ حُجْرِ أَبِي الْعَنْبَسِ ^(٦) » وإما هو « حُجْرُ بْنُ عَنَبَسٍ ^(٧) » ، وَيَكْنَى
« أبا السَّكَنِ » وَزَادَ فِيهِ « عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ » وَلَيْسَ فِيهِ : [عَنْ] عَلْقَمَةَ ،

== طريق سفيان الثوري . وقال : « سنده صحيح ، وصححه الدارقطني ، وأعله ابن القطان
بحجر بن عنبس . وأنه لا يعرف ، وأخطأ في ذلك ، بل هو ثقة معروف ، قيل : له
حجة ، وثقة يحيى بن معين وغيره » . ثم نسبه لابن ماجه من طريق أخرى عن
عبد الجبار بن وائل عن أبيه ، بلفظ « فلما قال ولا الضالين قال آمين فسمعتها منه » .
قال : « ورواه أحمد والدارقطني من هذا الوجه بلفظ : مد بها صوته .

- (١) في ع « أن يرفع الرجل صوته » .
- (٢) في ع « بن العنبس » وهو خطأ ، لأن المراد أن شعبة خالف الثوري في هذا .
- (٣) في م « خفض » بجذف الواو .
- (٤) الزيادة من ع وه وه وك .
- (٥) الزيادة من م وع وس .
- (٦) كلمة « حجر » لم تذكر هنا في م . وفي ع وه « بن أبي العنبس »
وهو خطأ .
- (٧) في ع وه وه وك « بن العنبس » .
- (٨) الزيادة من م وه وه وك .

ولما هو : عن حُجْرِ بْنِ عَنَبَسٍ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ ، وَقَالَ : « وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ » وَإِنَّمَا هُوَ « وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ » (١) .

[قال أبو عيسى (٢)]: « وَسَأَلْتُ أَبَا زُرْعَةَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ : حَدِيثُ سَفِيَانَ فِي هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ ، قَالَ : وَرَوَى الْعَلَاءُ بْنُ صَالِحٍ الْأَسَدِيُّ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ نَحْوَ رِوَايَةِ سَفِيَانَ .

٢٤٩ — [قال أبو عيسى (٣)]: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ صَالِحٍ الْأَسَدِيُّ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ عَنْ حُجْرِ بْنِ عَنَبَسٍ عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ سَفِيَانَ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ (٣) .

(١) هذا آخر كلام البخاري في تحفة شعبة .

(٢) الزيادة من عونه وهوك .

(٣) خطأ شعبة في روايته إنما هو في قوله « خفض بها صوته » لأن سفيان رواه فقال : « ومد بها صوته » وقد تابعه على ذلك العلاء بن صالح عن سلمة بن كهيل ، كما رواه الترمذي هنا ، وتابعه أيضا محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه ، كما نقل الحافظ في التلخيص من الدارقطني ، وأيده أيضا رواية عبد الجبار بن وائل عن أبيه ، التي ذكرنا آقا . وأما تمكنه حجراً بأبي العنيس : فيحتمل أن لا يكون خطأ ، وأن يكون لحجر كنيته ، وأما زيادة « علقمة بن وائل » في الإسناد فليست خطأ أيضا ، بل هي صواب ، لأن حجراً سمع الحديث من علقمة ومن أبيه معاً ، فقط رواه الطيالسي في مسنده (رقم ١٠٢٤) عن شعبة قال : « أخبرني سلمة بن كهيل قال : سمعت حجراً أبا العنيس قال : سمعت علقمة بن وائل يحدث عن وائل وقد سمعت من وائل : أنه صلى الخ ، وكذلك رواه أبو مسلم الكجي في سننه من طريق شعبة ، كما نقل الحافظ في التلخيص (ص ٩٠) .

١٨٥

باب

ما جاء في فضل التَّامِينِ

٢٥٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ [مُحَمَّدُ بْنُ الْمَلَاءِ ^(١)] حَدَّثَنَا زَيْدُ
ابن حُبَابٍ ^(٢) حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ
وَأَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ
فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مِنْ وَافِقٍ تَأْمِينُهُ تَأْمِينُ الْمَلَائِكَةِ غُفْرًا لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ ^(٣)» .
قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

١٨٦

باب

ما جاء في السُّكُوتَيْنِ [في الصلاة ^(٤)]

٢٥١ - حَدَّثَنَا [أَبُو مُوسَى ^(٥)] مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ
سَعِيدِ بْنِ قَتَادَةَ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: «سُكُوتَانِ حَفِظْتُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ

(١) الزيادة من به وه وه .

(٢) « حباب » بضم الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة وآخره موحدة أيضاً ، وفيه « حبان » وهو خطأ .

(٣) الحديث في الموطأ (١ : ١٠٨ - ١٠٩) ورواه أيضاً الشيخان وغيرهما .

(٤) الزيادة من م و ب .

(٥) الزيادة من ع و م و ب .

صلى الله عليه وسلم ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، وَقَالَ^(١) : حَفِظْنَا سَكْتَةً . فَكَتَبْنَا إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ بِالْمَدِينَةِ ، فَكَتَبَ أَبِي : أَنْ حَفِظَ سَمْرَةٌ . قَالَ سَمِيدٌ : قَلْنَا لِقِتَادَةَ : مَا هَاتَانِ السَّكَّتَانِ ؟ قَالَ : إِذَا دَخَلَ فِي صَلَاتِهِ ، وَإِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ ، ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : وَإِذَا قَرَأَ ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قَالَ^(٢) : وَكَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ أَنْ يَسْكُتَ حَتَّى يَتَرَادَّ إِلَيْهِ نَفْسُهُ^(٣) .

قال^(٤) : وفي الباب عن أبي هريرة .

قال أبو عيسى : حديث سمرّة حديث حسن^(٥) .

وهو قول غير واحد من أهل العلم : يَسْتَجِبُونَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ بَعْدَ مَا يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ ، وَبَعْدَ الْقِرَاءَةِ مِنَ الْقِرَاءَةِ .
وبه يقول أحمد ، وإسحاق ، وأصحابنا .

(١) في ع « فقال » وفي هـ و ك « قال » .

(٢) كلمة « قال » لم تذكر في م .

(٣) في ع « حتى تراد نفسه إليه » والمعنى متقارب .

(٤) كلمة « قال » لم تذكر في ع .

(٥) رواه أيضا أحمد وأبو داود وابن ماجه بمعناه ، كما في المتفق (٢ : ٢٦٤) من نيل الأوطار) وهو حديث صحيح رواه ثقات ، وإعنا حسنه الترمذي للخلاف في سماع الحسن من سمرة ، وقد سبق أن تكلمنا لذلك ، وأثبتنا سماعه منه ، في شرح الحديث (١٨٢) من هذا الكتاب (ج ١ ص ٣٤٣) ، والترمذي صحح أحاديث الحسن عن سمرة في كثير من المواضع .

١٨٧

باب

ما جاء^(١) [في وضع] اليمين على الشمال [في الصلاة]^(٢)

٢٥٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَبِيبَةَ بْنِ هَلْبٍ^(٣) عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمًا قِيَاخُدُ^(٤) شِمَالَهُ بِمِيفَةٍ » .

قال: وفي الباب عن وائل بن حجر ، وغطفان بن الحرث ، وابن عباس ، وابن مسعود ، وسهل بن سعد^(٥) .

قال أبو عيسى : حديث هلب حديث حسن^(٦) .

(١) الزيادة لم تذكر في م .

(٢) الزيادة لم تذكر في ع .

(٣) « قبصة » بفتح القاف ، و « هلب » بضم الهاء وسكون اللام ، وضبط في م بضم الهاء وكسرهما ، وكتب فونه « معا » ولم أجدهما يزيد ذلك ، وإنما الخلاف فيه أن المحدثين ضبطوه بضم الهاء وسكون اللام ، والقويون ضبطوه بفتح الهاء وكسر اللام بوزن « كتف » ، وهو الذي نص عليه ابن دريد في الاشتقاق (ص ٢٨٣) ، وعلله بأن « الهلب » بالضم هو الشعر ، وقال « والهلب » رجل كان أصغر فشح النبي صلى الله عليه وسلم يده على رأسه فذبت شعره ، فسمى : « الهلب » . وقول اللغويين هو الذي صوبه الفيروزآبادي ، وزجج شارحه ماقاله المحدثون ، وقال : « لأنه من باب تسمية العادل بالعدل ، مبالغة ، خصوصا وقد ثبت النقل ، وهم المدة » . وهذا هو الصحيح .

(٤) في ع « فأخذ » وهو خطأ .

(٥) في ه و ك « وسهل بن سهل » وكتب فيهما أن في نسخة أخرى .

« وسهل بن سعد » وهذا هو الصواب ، وصرح الشارح بأن الأول غلط .

(٦) ورواه ابن ماجه .

والعملُ على هذا عند أهل العلم من أصحابِ النبي صلى الله عليه وسلم
والتابعين ومن بعدهم : يَرَوْنَ أَنْ يَضَعَ الرجلُ يمينَهُ على شِمَالِهِ في الصلاة .
ورأى بعضهم أن يَضَعَهُمَا^(١) فوق الشُّرَّةِ، ورأى بعضهم أن يَضَعَهُمَا^(٢)
تحت الشُّرَّةِ ، وكلُّ ذلك واسعٌ عندهم .
واسمُ هَلْبٍ : يَزِيدُ بنُ قَنَافَةَ^(٣) [الطَّائِي^(٤)] .

١٨٨

باب

[ماجاء^(٥)] في التكبير عند الركوع [والسجود^(٦)]

٢٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ

(١) في ع وم « يضمها » .

(٢) في م « يضمها » .

(٣) في م و ه « قنافة » وهو خطأ « وقنافة » بضم القاف وتخفيف النون .

وبالفاء . قال ابن دريد في الاشتقاق (ص ٢٣٤) : « واشتقاق قنافة من القنف

- بفتح النون - والقنف : لأشرف الأذن . وانقلابها نحو الرأس » .

وذكر الحفاظ في الإصابة والتهذيب أن في نسه قولاً آخر : يزيد بن عدى

ابن قنافة . فكان بعضهم حذف فنبه إلى جده . وفي طبقات ابن سعد (ج ٦ ص

٢٠) : « الهلب بن يزيد بن عدى بن قنافة بن عدى بن عبد شمس بن عدى بن أخزم الطائي »

وأظن أنه غلط مطبعي، وأن صوابه « الهلب هو يزيد » الخ وأنحو ذلك .

(٤) الزيادة لم تذكر في م و ه .

(٥) الزيادة من ع و ه و ه و ه و ه .

(٦) الزيادة من ع و ه و ه و ه .